

حلف

على مدى سنوات طويلة، كان مزارعو الحشيشة يخافون المجاهرة بزراعتها او بفواندها التي «يتبخج» بها السياسيون اليوم في تسويقهم لتشريعها. في البقاع الشمالي، بين بوداي والكنيسة ودير الاحمر واليمونة، إلى مرجحيت في الهرمل، مساحات هي «الافضل» لزراعة هذه النبتة، بحسب المزارعين. «هذه الارض خلقت للحشيشة» يقولونها بشيء من «الاعتزاز». تتفاوت آراؤهم في التشريع، لكنهم يجمعون على ضرورة «أن يُحصر بالاماكن التي تزرع الشتلة عادة»، وعلى رفض «الكوتا» لأنها «ها بتوفّي»

المزارعون: نعم للتشريع... لال «الكوتا»!

لكن ذلك لا يلغي الخشية من تكرار السيناريو نفسه الذي يحدث في زراعة الدخان. فما يتقاضاه مزارع التبغ عن كل رخصة (أذن زراعي)، «لا يكفي للعيش طوال العام في انتظار موعد تسليم الإنتاج إلى الريجي (إدارة حصر التبغ والتنباك)». وعلى هذا النحو، لا يريد مزارعو الحشيشة أن تلقى زراعتهم لدى تشريعها المصير نفسه. مزارعو التبغ يعانون من التوزيع «غير العادل» للآذونات الزراعية التي يحتكرها البعض، ويشكون سوء الأسعار وتحديد حصة الإنتاج من الدولة. المقارنة التي يعقدها تهبّين النبتة لا يشكل همًا أساسياً للمزارعين الذين لا يعبرون أهمية كبيرة لتفاصيل مشاريع القوانين. مفهوم في مكان آخر: الكوتا والكميات. «فرض كوتا على الكميات التي يمكن أن تسلمها الدولة يقلص من أرباحنا» يستنجدون بطلب شريف «بدراسة الجدوى الاقتصادية لهذه الزراعة» وأيضاً وضع «كوتا على الكميات، بل فتح المجال أمام المزارع، ما دام ثمة من يتسلم الإنتاج.»

إبله القصبة

حتى الآن، لا يعلم القسم الأكبر من مزارعي الحشيشة في البقاع أن «الأغراض الطمّنة» التي فتح موضوع تشريع القنب الهندي «على شرفها» تتطلب نبتة مختلفة عن تلك التي اعتادوا زراعتها. يسرد رئيس بلدية اليمونة طلال شريف، ما يعرفه عن التشريع في أوروبا وكندا: «هناك هيّجوا النبتة، بحيث بالشكل نفسه، لكن من دون مادة ربياعي هيدرو كانابينول المخدّر. وأنشئت بنوك لتوزيع البذور المهجّنة على المزارعين.»

تهجين النبتة لا يشكل همًا أساسياً للمزارعين الذين لا يعبرون أهمية كبيرة لتفاصيل مشاريع القوانين. مفهوم في مكان آخر: الكوتا والكميات. «فرض كوتا على الكميات التي يمكن أن تسلمها الدولة يقلص من أرباحنا» يستنجدون بطلب شريف «بدراسة الجدوى الاقتصادية لهذه الزراعة» وأيضاً وضع «كوتا على الكميات، بل فتح المجال أمام المزارع، ما دام ثمة من يتسلم الإنتاج.»

تخوّف من سيناريو التبغ

الحشيشة، بعد تشريعها، كما التبغ، زراعة مضمونة توفر الدولة على المزارعين مشاقّ تصديرها بتسليمها منهم بدل تركها لاحتكار التجار.

مفارقات «الحشيشة»

يبدأ موسم زراعة الحشيشة في نيسان وينتهي في «التشرين». بعد القطف، تأتي المرحلة الأكثر دقة لتحويلها إلى بودرة كيميائية، وهي مرحلة «تنطبل» أماكن مخصّصة لها، وتكاليف على عكس زراعتها. «الشغل في الحشيشة متعب، القحطاف والدمج والتنظيف والتوضيب للتصدير يجب أن تكون على الأصول»، غير ذلك «ما بتزيّب». «لا شيء سهلاً» في عالم الحشيشة، لكنها نبتة «مضمونة» برأي المزارعين، تتماشى ومناخ البقاع القاسي. يراوح سعر «الهيئة باب أول» بحسب تعبير مزارعي الحشيشة «بين 150 ومئتي دولار، وفق التاجر.» أما تعاطي المخدّرات «الأخذ بالآبازيد»، فمرهه «إلى أن المراهقين يعانون البطالة والفراغ، ويشنون عن القاعدة»، والقاعدة المقصودة هي أن «المزارع لا يتعاطى». أما زراعة «الأبيض»، «فتبتّز» منها مزارعو البقاع، «الكوكايين والهرويين وسواهما مواد لا تصنع هنا، بل يستوردنها التجار من الإكوادور وكولومبيا والبرازيل، هذا، وليس الحشيشة.» لا يتعاطها الشباب.



كل الزراعات البديلة لم تنعم وقيمت مشاريع بلا خطط طويلة الامد (رامح حمبة)

لا يريد مزارعو الحشيشة أن يكون كمزارعي التبغ

عندما غابت الدولة، وعندما تعود يغادر من تلقاء نفسه»

سوق جامد ومواسم مضروبة»

في دير الاحمر يشكو المزارعون، بدورهم، مواسم «انضربت»، سواء موسم البطاطا أو الخيار أو البصل أو الحبوب أو العنب... حتى الحشيشة «جابت سوقها من سنتين» أما اليوم «السوق جامد». بعد الحرب في سوريا «لو بعد من طرق للتصدير»، يقول أحدهم: «لو أن الدولة وليس التاجر»، الأخير «حلّ

في خضمّ الحماسة للتشريع، التي ظهرت فجأة، طفا على السطح أفكاراً قويات، هما اقرب الى افكار مفترضا ان خصما للنقاش في اللجان النيابية المشتركة. لكن، سرعان ما فترت الحماسة، وبدأت ايامه الاقتراحي لت يسلك طريقه الى التشريع. فاللجان المشتركة التي عقدت نحو اربعة اجتماعات منذ اشتمال «قورة تشريع الحشيشة».

لم تناضن الامر، والسبب، «عقبات وحسابات كثيرة»، ناهيك عن دراسات اكدت ان سليات التشريع اكثر من ايجابيتها. المشروم، اذت باتت «في مقبرة» اللجان، وبمعدما قد تكون النتيجة سحبه من التداول نهائيا

ميسم زرق

فجأة صحا الجميع على «الأهمية» الحشيشة. الفتحة المرذولة، والتي زُذت منقطة لبنانية بأكلها بسببها، خرجت بـ«سحر ماكينزي» من دائرة المحرمات، وتحوّلت إلى «المنجم» من «الذهب الأخضر». تسابق السياسيون على الإشادة «فواندها» وضخامة عائداتها على الاقتصاد اللبناني المنهك. هذا توالى الاقتراحات. واحد قدمته «كتلة التحرير والتنمية»، وثان قدمه نائب القوات اللبنانية عن عبلبك - الهرمل أنطوان حبشي، وثالث يتخصّر نواب لطرحة نيابة عن شركات أدوية تطمح إلى حجز حصة لها في هذا السوق.

إلا أن أعضاء في اللجان النيابية أكدوا «لا الأخبار» أن أيًا من هذه المشاريع لن ينجح. «يعتقد البعض أن التشريع سيجعل بيزرع ويبيع الكمية التي تريدها»، أما المشكلة الأكبر برأيه، ففي «حصول فائض في الإنتاج لا تتسلمه الدولة»، وتاليا «عودته للاستعمال الداخلي» من جهةها، تشير المزارعة الخسبينية «تقول المزارعة الدبرية، لكن اليوم ومع موسم العنب «لا تعطي». رغم ذلك، «نهجّ بها حتى عادت تنتج هذا العام»، المشكلة في «الاهتمام الكبير الذي تنطّله كل المزروعات البديلة التي يقترحونها». العنب واحد من «البدائل»، وقد استحدثت في الدير خصارات لصناعة النبيذ الفاخر وتصديره. كل المحاصيل والبدائل «الفسارة فيها قبل الريح»، خصوصاً أنها «على عكس الحشيشة - تنطبل أدوية وسماذاً وعغلاً». حتى الدولة بكلّ علاتها، وبالرغم من غياها «أما رجوما»، أما الحصول على إذن لزراعة الحشيشة، فوجب الأ يقل عن 20 إلى 25 دونماً، هذه الكمية يمكن أن تحفي عائلة»

اقترح حبشي يمكن كبح نثار المخدرات من ترخيص شركات لزراعة الحشيشة (أ ف ب)

التشريع في مقابر اللجان: راحت السكرتة واجت الفكرة!

والاستقراض وقبول الهبات. ومن أهداف الهدية: تنظيم أنشطة زراعة القنب وحصاهه ومعالجته وتخزينه وتوزيعه وبيعه، اقتراح إجراءات للحد من المخاطر والأضرار المرتبطة باستخدام القنب وفقاً للسياسات التي تحددها الحكومة، تقديم المشورة للقطاعين العام والخاص، وضع الاستراتيجيات التي من شأنها زيادة الوعي بمخاطر الاستهلاك المسيء. وهناك صلاحيات إضافية (عملانية) للهيئة المذكورة، هي: منح التراخيص وإنشاء سجل خاص لتسجيل الطلبات، ووضع النصوص التنظيمية، عقد اتفاقيات مع المؤسسات العامة والخاصة المحلية والدولية، وضع تقرير سنوي وترفعه إلى وزير الوصاية (وزير الزراعة)، وإجراء التحقيقات اللازمة لمراقبة كل مراحل الزراعة والحصاد والإنتاج والتخزين والتوزيع والتوريد.

يؤكد عضو الكتلة النائب محمد خواجه أن «الفكرة الأساسية التي قام عليها الاقتراح هي إنشاء هيئة مشرفة على هذا القطاع مع كثير من الضوابط، تماما كما في الريجي». وعلى رغم الملاحظات حول الاقتراح، إلا أن أحداً، بحسب خواجه، لا يمكن أن يُعارض أسبابه الموجبة، «فلنباي لنس أول بلد يتجه إلى تشريع هذه الزراعة. هناك دول كبيرة مثل ألمانيا وكندا والولايات المتحدة سبق أن شرعتها لاستخدامات طبية وصناعية»، ويشدّد على أنّ إقرار هذا المشروع «واحد من الخطوات التي يريد الرئيس نبيه بري أن يحسن من خلالها وضع منطقة البقاع. لا يريد المزارعين أن يبقوا تحت ضغط التهديد المستمر. لذا، فإن تنظيم هذه الزراعة سيحسن من الواقع الاقتصادي في مخطقتهم.»

أهم ما في هذا الاقتراح، بحسب خواجه، هو «وجود هيئة مشرفة، لها طابع احتكاري، ستكون هي المخولة إعطاء التراخيص وتشديد العقوبات على المخالفين والمتفطّن. تماما كما الريجي». وهذا الأمر «ستقره لاحقاً الهيئة غير مجموعة من الخبراء والمهندسين. وفي كل الأحوال، هذا مسار طويل سنستكمّله الحكومة في ما بعد عبر إصدار المراسيم.»

مصادر نيابية تأخذ على الاقتراح أنه «مستنسخ من نص إدارة حصر التبغ والتنباك». فالهيئة الناظمة التي ينص عليها لإدارة القطاع تحمل «روحية الريجي» كإدارة مُستقلّة بصلاحيات استثنائية، ترتبط شكلياً بوزير الزراعة. وتلقت المصادر إلى أن الاقتراح يحمل «نفساً تجارياً» في الآلية المتبعة من الزراعة مروراً بالتصنيع وانتهاء بالتسويق، ويتعاطى مع هذا القطاع كأحد مصادر تمويل الدولة. فبدلاً من إعطاء حوافز للمزارعين، نجد تدابير وشروطاً وعقوبات وضوابط، فيما لا نرى في المقابل أين تكمن مصلحة المزارع، أو تخصيص قسم من الإيرادات لتطوير المنطقة». كما أن ثمة جانباً آخر شديد موجودة فعلاً.

اقتراح «النمية والتحرير»

الاقترح المقدم من «كتلة التنمية والتحرير»، بحسب عدد من النواب، «مجموعة أفكار أكثر من كونه نصّاً قانونياً. الملاحظات حوله كثيرة، والأصحّ بها كلها يعني نفسه». وهو ينص على إنشاء الهيئة الناظمة لزراعة القنب الهندي، التي ستتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري، وكافة الحقوق اللازمة مثل حق التملك والتصرف والمقاصة والإقراض

الأهمية، يرتبط بالمخاطر الاجتماعية، نتيجة تشريع هذه الزراعة، في ما لو لم تُصط بالشكل الصحيح، أو لو لم يتم وضع ضمانات لعدم استخدامها في أغراض غير طبية، ما قد ينعكس تزايداً في أعداد المدمنين والمتعاطين.

حزب الله لا يويدّ؟

الموقف، بحسب مصادر مطلعة، أقرب واجتماعية، وبمخاض سياسية لها

اقترح «النمية والتحرير» يقضي بإنشاء هيئة مشرفة تدير القطاع تحمك روحية ال«الريجي»

علاقة بالعقوبات المفروضة من الخارج، فضلاً عن عدم الثقة بإدارة سليمة لهذه الزراعة تقنيا في إطارها السليم. أما تقنية الكتل النيابية فلا يزال الموضوع قيد الدرس لديها، وإن كانت استثنائية، ترتبط شكلياً بوزير الزراعة. وتلقت المصادر إلى أن الاقتراح «مستقبل» طرحت الأمر في أحد اجتماعاتها. وتحدث النائب هادي حبيش عن «جوّ إيجابي»، وعن «الاتفاق على درس الاقتراح ووضع ملاحظات عليه». كذلك فعل كتّل «لبنان القوي» الذي شكّل لجنة خاصة للتطبيق في الاقتراح ووضع ملاحظاتها، بحسب النائب ووجهه عازار. النائب الكتائبي الجواس حنكش أشار إلى أن «الاقتراح يُناقش منذ فترة في الحزب وهناك مخالفة للقانون.

ويؤخّر على هذا الاقتراح أنه يُمكن أن يسمح لبعض كبار تجار المخدرات الناشطين، أو من يتدبّونهم كواجهات «نظيفة»، عدلياً، أن يؤسّسوا شركات تحصل على الترخيص اللازم، ثم يباشر المزارعون العمل لمصلحتهم، وبالتالي تكون أمام شرعنة لواقع «مافيوزي» أو ما يُشبه ذلك. فضلاً عن نزع الخصخصة التي، في بلد لبنان، يُرجح أن ترفع يد الدولة عن هذا القطاع الذي يحتاج، ولأسباب اقتصادية وصحية وأمنية واجتماعية، إلى حضور مكثّف للدولة لا العكس.

